الأمم المتحدة

S/2015/735



Distr.: General
22 September 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[1]. ويتناول التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/173) ويقدم معلومات عن التطورات التي حصلت في مجال السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ثانيا – التطورات الأخيرة

ألف – التطورات السياسية والأمنية

٢ – استمر تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في مواجهة تحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم ما أُحرز من تقدم نسبي على النحو المبين في الفرع الثالث من هذا التقرير. ومن هذه التحديات استمرار وجود الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات

(١) تُعَرَّف المنطقة في هذا السياق على أنها تشمل البلدان الـ ١٣ الموقِّعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية تعمل بصفتها جهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-16013 (A) 300915 011015



المقاومة الوطنية في إيتوري، وغيرها من الجماعات المسلحة؛ وبطء التقدم المحرز في تنفيذ إعلاني نيروبي، اللذين اختُتم بهما حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس المتمردة سابقا. وتأثرت أيضا الحالة السياسية والأمنية في المنطقة إلى حد بعيد بالأزمة في بوروندي.

٣ - وظلت الجماعات المسلحة غير المشروعة نشطة في أجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو ما أُبرز في تقريري عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/486). وفي إطار الجهود الرامية إلى تحييد هذه القوى السلبية، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة الجماعات المستهدفة على القيام بعمليات فعالة.

٤ - وعلى سبيل المثال، شرعت القوات المسلحة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة في المقاطعة الشرقية، بعد فشل المحاولات التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتيسير العملية الطوعية لنزع سلاح مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في أيار/مايو، في تنفيذ عمليات عسكرية ضد هذه الجماعة في ٣ حزيران/يونيه. وحتى ١٨ آب/أغسطس، قُتل ٤٤ عنصرا من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وأُصيب ٥٦، واستسلم ١٢٩ عنصرا أو ألقي القبض عليهم، ومنهم ١٦ قائدا عسكريا. وأُحرز أيضا تقدم نسبي في العمليات المشتركة للقوات المسلحة وبعثة الأمم المتحدة ضد تحالف القوى الديمقراطية، مع أن هذه الجماعة المتمردة ما زالت تشكل تهديدا كبيرا للسكان المدنيين في منطقة بيني، في كيفو الشمالية، على الرغم من اعتقال زعيمها جميل موكولو في جمهورية تنزانيا المتحدة في ٢٠ نيسان/أبريل.

٥ - وقامت القوات المسلحة الكونغولية أيضا بعمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي اجتماع لجنة الدعم التقني لإطار السلام والأمن والتعاون، المعقود في نيروبي في ٢٢ تموز/يوليه، أفاد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن ٣٣٨ من أصل نحو ١ ٢٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المعروف بأنهم نشطون في شرق البلد قد استسلموا، وبأنهم موجودون في معسكر باهوما للمرور العابر في كيسانغاني. كما أن ٤٣٠ مقاتلا آخرين، بمن فيهم أحد كبار المقاتلين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، نُزع سلاحهم بالقوة أو قُتلوا أو أُسروا، ليصل بذلك مجموع مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين تم تحييدهم إلى ٧٦٨. وقدّر الوفد الحكومي أن ٤٣٢ من مقاتلي هذه القوات ما زالوا نشطين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه ما زال

يتعين على الأمم المتحدة أن تتحقق من هذه الأرقام، لأن البعثة لم تشارك في عمليات القوات المسلحة الكونغولية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. أما استئناف التعاون العسكري بين القوات المسلحة الكونغولية ولواء التدخل التابع للبعثة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فلا يزال مرتبطا بالحوار الاستراتيجي بين الحكومة والبعثة، وهو حوار كان جاريا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٦ - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلاني نيروبي، بما في ذلك إعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين من أوغندا ورواندا إلى وطنهم، فعلى إثر زيارة لمدة أربعة أيام قام بها مسؤولون في الحكومة الكونغولية إلى رواندا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، أعيد ١٣ من أصل نحو ١٤٤ مقاتلا من مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين الذين عفت عنهم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم. ولا يزال نحو ٣٠٩ من مقاتلي الحركة السابقين في رواندا. واتفق أيضا الوفد، بقيادة نائب وزير الدفاع، مع المسؤولين الروانديين على سلسلة من الخطوات لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية التي سلمها المقاتلون السابقون في صفوف الحركة. وفي هذا الصدد، اتفق الجانبان على أن يقوم خبراء عسكريون من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مدعومين بخبراء الأسلحة التقليدية التابعين للأمم المتحدة، بتنفيذ عملية مشتركة لتحديد الأسلحة والتحقق منها، وذلك في مواعيد يحددها الطرفان.

٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، قامت آلية الرقابة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتنظيم اجتماع في كينشاسا، امتثالا لقرار القمة الاستثنائية التاسعة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتعجيل بتنفيذ إعلاني نيروبي. وفي وقت لاحق، قام مكتب مبعوثي الخاص، في إطار متابعة نتائج اجتماع كينشاسا، بالمشاركة في سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى والاجتماعات التقنية المعقودة، بقيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بين المسؤولين الكونغوليين والأوغنديين في كمبالا، في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس. وقاد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية البروفيسور إيمي نغوي موكينا، وزير الدفاع، الذي اجتمع أيضا بقيادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين في معسكر بيهانغا بأوغندا. وخلال اجتماع كمبالا، اتفق مسؤولو البلدين على إنشاء فرقة عمل تضم خبراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لوضع خطة شاملة للإعادة إلى الوطن. وطُلب إلى البعثة أن تقدم الدعم للمقاتلين السابقين. واتُّفق كذلك على أن تتخذ حكومة

جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات ملموسة تكفل سلامة المقاتلين السابقين لدى عودهم إلى البلد.

٨ - وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه التي بذلتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، بدعم من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة، فإن البعثة المذكورة لم تسفر عن أي حالات جديدة للإعادة إلى الوطن. بل إن مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين في معسكر بيهانغا أشاروا عوض ذلك إلى المسائل المعلقة في تنفيذ إعلاني نيروبي. وادعوا أيضا أهم لم يتلقوا التوجيه المناسب من قادقم للمشاركة في هذه العملية. وقد أعيد حتى الآن ١٩٨ من أصل ٥٥٢ من مقاتلي الحركة السابقين الذين عفت عنهم الحكومة إلى وطنهم. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ١ ٥٠٠ من مقاتلي الحركة السابقين لا يزالون في أوغندا. وما زال القادة السابقون لحركة التمرد يعارضون عملية الإعادة إلى الوطن بسبب الشواغل المعلنة المتعلقة بأمن العائدين، وبالشكوك التي تحوم حول مستقبلهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المسائل المعلقة في تنفيذ إعلاني نيروبي. وقد أُجّل، بناء على طلب من حكومة رواندا، اجتماع مماثل وزيارة ميدانية إلى رواندا كان من المقرر إجراؤها يومي ٦ و ٧ آب/أغسطس. وطُلب إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن يقترح مواعيد جديدة.

٩ - وتطلبت الحالة السياسية والأمنية في بوروندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير اهتماما فوريا وعاجلا. فكما ورد في تقريري عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، الصادر في ٧ تموز/يوليه (S/2015/510)، تسبب ترشيح الرئيس المنتهية ولايته بيير نكورونزيزا، في ٢٥ نيسان/أبريل، عن الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية في اندلاع أزمة أدت في جملة أمور إلى تشريد أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ بوروندي وإلى عمليات قتل واعتقال واحتجاز. وللأسف، فإن الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية الرئيسية المعنية، بتيسير من مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، دعما للمنطقة، ومن ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، دعما للاتحاد الأفريقي، لم ينجح تماما في تخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة مواتية لانتخابات سلمية وشفافة. وبالنظر إلى المأزق المستمر، عيّن المشاركون في قمة طارئة لجماعة شرق أفريقيا رئيس أوغندا يويري موسيفيني في ٦ تموز/يوليه لتيسير المحادثات بين الأطراف البوروندية.

١٠ - وفي ١٤ تموز/يوليه، قام الرئيس موسيفيني بزيارة إلى بوروندي دامت يومين، أقنع فيها الأطراف الرئيسية المعنية باستئناف الحوار بتيسير من وزير دفاع أوغندا، كريسبوس كيونغا. وعُلّقت مؤقتا المحادثات التي تقودها أوغندا في ١٩ تموز/يوليه، عقب مشاورات

أجراها الوزير كيونغا في بوجومبورا واستغرقت ثلاثة أيام. وعلى الرغم من جهود المنطقة ومناداتي بتأجيل الانتخابات، فقد قامت حكومة بوروندي بإجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٩ حزيران/يونيه والانتخابات الرئاسية في ٢١ تموز/يوليه. ورغم أن المعارضة قاطعت الانتخابات، فقد ظلت أسماء مرشحيها على بطاقات الاقتراع وصوّت لهم الناخبون. ووفقا للنتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية في ٢٥ تموز/يوليه، أعيد انتخاب الرئيس نكورونزيزا بنسبة ٦٩,٤١ في المائة من الأصوات، يليه زعيم المعارضة أغاثون رواسا، الذي حصل على ١٨,٩٩ في المائة من الأصوات.

١١ - وفي ٤ أيار/مايو، أصدرت وزارة خارجية رواندا بيانا أعربت فيه عن القلق إزاء الأنباء التي تفيد بأن عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد عبرت الحدود إلى بوروندي، رغم أن السلطات في بوروندي نفت هذه الأنباء. وفي وقت لاحق، قام المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بناء على طلب من جماعة شرق أفريقيا، بإيفاد بعثتين من الآلية المشتركة الموسعة للتحقق ومركز دمج المعلومات الاستخباراتية إلى بوروندي في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تموز/يوليه للتحقيق في هذه الادعاءات. و لم تكن النتائج متاحة في وقت كتابة هذا التقرير. وفي ١٢ تموز/يوليه، أفادت الأنباء بحدوث قتال بين جنود منشقين عن قوة الدفاع الوطني البوروندية والجيش البوروندي قرب الحدود مع رواندا. ويُزعَم بأن الجنود المنشقين كانوا تحت قيادة الجنرال ليونارد نغينداكومانا، وهو حليف للجنرال غودفروا نيومباري، الذي قاد المحاولة الانقلابية ضد الرئيس نكورونزيزا في أيار/مايو. وتفيد الأنباء بأن نحو اثني عشر من المقاتلين المتمردين قد لقوا حتفهم أثناء القتال.

باء - الحالة الإنسانية

١٢ - ازدادت الحالة الإنسانية سوءا في المنطقة خلال الأشهر الستة الماضية لسبب يرجع أساسا إلى الأزمات في بوروندي وجنوب السودان، حيث شُردت أعداد كبيرة من المدنيين. وتمخضت الأزمة السياسية في بوروندي على وجه الخصوص عن عواقب إنسانية أضرت بعدة بلدان في المنطقة، كما يتضح من تدفق اللاجئين البورونديين إلى رواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأعداد كبيرة، ومن تصاعد الشواغل الأمنية والشواغل الأخرى. وفي ١١ أيار/مايو، عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، اجتماعا مع جهات شريكة أخرى، منها مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لمناقشة تدابير التأهب الإقليمي المشتركة بين الوكالات، ووضع خطة إقليمية لإغاثة اللاجئين استجابة لتدفق اللاجئين البورونديين إلى رواندا وجمهورية

تنزانيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستلزم الخطة، التي نُقحت في آب/أغسطس ٢٠١٥، تخصيص مبلغ ٣٠٧ ملايين دولار لإدارة التدفق المحتمل لما عدده ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى المنطقة.

١٣ - وفي نيروبي في ٢٢ أيار/مايو، انضم مكتب مبعوثي الخاص إلى المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في تسعة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، منهم المديرون الإقليميون لخمس عشرة منظمة إنسانية وممثلو البنك الدولي، لمناقشة المخاطر الإنسانية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة وتشكل ضغطا كبيرا على الحكومات والمنظمات الإنسانية. وحث المشاركون الحكومات والمنظمات الإقليمية على تكثيف جهودها الرامية إلى إنهاء النزاع وحالة عدم الاستقرار في البلدان المتضررة، وتخصيص التمويل الكافي لبرامج الإغاثة الإنسانية. وشجعوا أيضا حكومات المنطقة على الاستثمار في تعزيز القدرة على التكيف وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٤ - وفي وقت سابق في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أصدر البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرا بعنوان ”التشريد القسري في منطقة البحيرات الكبرى“ يتضمن تحليلا لنطاق التشريد القسري وأسبابه وطبيعته، وعلى الأخص التشريد من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وداخلهما (يمكن الاطلاع عليه في الموقع http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/01/24356083/forced-displacement great-lakes-region). ويتضمن التقرير توصيات بخصوص الإجراءات المطلوب أن تتخذها الحكومة والمؤسسات الإقليمية والجهات الفاعلة السياسية الوطنية والإقليمية والشركاء في التنمية، وبخصوص كيفية تنفيذ أنشطة سياسية وإنسانية وإنمائية لمعالجة الأسباب والعوامل المسببة للنزاع والتشرد. ويجري إنشاء فريق عامل يشمل مكتب مبعوثي الخاص، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، إلى جانب شركاء إقليميين مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، للجمع بين جميع الجهات المعنية من أجل متابعة التوصيات. وعُقد بهذا الصدد اجتماع للتخطيط الأولي مع الجهات الفاعلة الرئيسية في نيروبي في ٢٤ تموز/يوليه.

١٥ - وفيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة لحالة اللاجئين التي طال أمدها في المنطقة، بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٣ نيسان/أبريل عملية مشتركة للتسجيل البيومتري من أجل تعداد اللاجئين الروانديين في

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد مدى استعدادهم للعودة الطوعية إلى الوطن. وبدأت عملية التسجيل في مقاطعة كاتانغا. ومن بين ٢ ٧٤٤ لاجئا رواندیا تم تسجيلهم في كاتانغا، أعرب ١٢٤ لاجئا عن الرغبة في العودة الطوعية إلى الوطن. وحتى الآن أعرب حوالي ١ ٩٦٠ من اللاجئين الروانديين المسجلين في شمال كيفو البالغ عددهم ١٢ ٧٥٨ لاجئا عن رغبتهم في العودة الطوعية. وأبان ٦٣ لاجئا من الـ ١ ٠٠٩ المسجلين في كاليهي بكيفو الجنوبية رغبتهم في العودة. ولا تزال عملية التسجيل جارية، غير أنها تواجه تحديات في عدة مناطق، لا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بسبب العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصعوبات التي تحول دون الوصول إلى اللاجئين، والصلة المزعومة بين بعض اللاجئين الروانديين والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويُقدر بأن أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ لاجئ رواندي موجودون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حاليا.

جيم - حالة حقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني

١٦ - ظلت حالة حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى تبعث على القلق. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى لحقوق الإنسان بأن الجماعات المسلحة وبعض عناصر قوات أمن الدولة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال الاغتصاب والقتل خارج نطاق القضاء وتجنيد الأطفال والاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختطاف. بيد أنه اتُّخذت تدابير في بعض البلدان للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا وقَّع القادة العسكريون للقوات المسلحة إعلانا تاريخيا في ٣١ آذار/مارس، كجزء من خطة العمل الوطنية للبلد لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

١٧ - وعلاوة على ذلك باشر مرفق التدريب الإقليمي بشأن العنف الجنسي والجنساني التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الواقع في كمبالا، بدعم من مبعوثي الخاص، أنشطة تدريب ترمي إلى الجمع بين المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية المعنيين، مثل الضباط العسكريين والشرطة والقضاة والموظفين القضائيين، من أجل تزويدهم بالأدوات الضرورية لمعالجة العنف الجنسي والتصدي له بفعالية.

دال – التكامل الاقتصادي الإقليمي

١٨ – استمرت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص والقادة الإقليميون من أجل تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وإن أعاقت الأزمة في بوروندي التقدم بهذا الصدد. غير أن مبعوثي الخاص ظل ملتزما بتحقيق هذا الهدف، وقد أجرى في هذا الصدد سلسلة من المشاورات لتيسير عقد مؤتمر قمة الجماعة في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك عادت رواندا إلى صف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات المعقود في نجامينا يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥.

ثالثا – تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون

ألف – التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٩ – سُجل بعض التقدم خلال الفترة قيد الاستعراض في تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، نظمت وزارة العدل استعراضا وطنيا أسفر عن ٢٠٠ توصية لإصلاح النظام القضائي وإعادة تنظيمه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على ذلك تعتزم وزارة العدل تقديم برنامج لإصلاح قطاع العدالة مدته خمس سنوات بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وفي ١٦ أيار/مايو أعلن وزير الدفاع بدء البرنامج الوطني الثالث للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ – وفي ٣٠ أيار/مايو بدأ الرئيس جوزيف كابيلا مشاورات وطنية تشمل أفرادا من الأغلبية الحاكمة والمعارضة والمجتمع الدولي ووسائط الإعلام والزعماء الدينيين بشأن انتخابات عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وأشار في خطابه الذي ألقاه في ٣٠ حزيران/يونيه، بمناسبة يوم الاستقلال، إلى ضرورة إتاحة الفرصة لناخبين جدد للمشاركة في الانتخابات المقبلة. وكرر أيضا تأكيد الحاجة الملحة إلى الحوار بين أصحاب المصلحة الكونغوليين، وإن يكن بدون وساطة خارجية.

٢١ – وفي ٣ و ٤ حزيران/يونيه تعاون مكتب مبعوثي الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رئيس وزراء الكونغو ووزارة التخطيط والآلية الوطنية للرقابة على تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى لاستعراض تنفيذ الالتزامات الوطنية للبلد بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وتمثلت أهداف الحلقة في

تعزيز سيطرة الوكالات الحكومية المعنية على عملية تنفيذ الإطار، وتحسين تبادل المعلومات، وكفالة تخصيص ما يكفي من الموارد لتنفيذ الالتزامات الوطنية. وخلال الحلقة الدراسية قام خبراء تابعون للحكومة ، بالتعاون مع الشركاء، بتحديد ٨٣ من الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين إدراجها في خطة الحكومة لعام ٢٠١٦ التي وضعتها وزارة التخطيط. وأُدمجت الإجراءات ذات الأولوية في توصيات الحلقة الدراسية التوجيهية لعام ٢٠١٦ المعنية بالميزانية، المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تنعكس هذه التوصيات في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦.

باء - التزامات البلدان الأخرى في المنطقة

٢٢ - شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار جهود الدول الموقعة من أجل التغلب على الجماعات المسلحة التي تغذي عدم الاستقرار في المنطقة. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، عُقدت في لواندا القمة الاستثنائية التاسعة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وحضر القمة رؤساء دول جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وزامبيا. وحضرها أيضا نائب رئيس جمهورية السودان، ووزير خارجية رواندا، ووزير دفاع أوغندا، وممثلون رفيعو المستوى من كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تشارك جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي. وحث المشاركون في القمة الزعماء على تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي بفعالية للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. ووجهوا أيضا أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى إنشاء آلية تتألف من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، للتعجيل بإعادة المقاتلين السابقين لحركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن في غضون ثلاثة أشهر. ودعوا حكومات المنطقة إلى تعزيز آليات التصدي لخطر الإرهاب المتزايد، وأوصت بأن يشترك رؤساء الدفاع ورؤساء أجهزة الاستخبارات في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب.

٢٣ - وفي الوقت نفسه عُقد في المنطقة عدد من الاجتماعات الإقليمية الهامة ذات الصلة بتحسين الأمن، ولا سيما مكافحة الإرهاب. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، استضافت حكومة كينيا مؤتمرا إقليميا في نيروبي معنيا بتعزيز التعاون لمكافحة التطرف العنيف، جمع بين حوالي ٣٠٠ مشارك، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة وأكاديميون دوليون وخبراء. وعُقد المؤتمر

الإقليمي في إطار متابعة مؤتمر القمة الذي نظمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مكافحة التطرف العنيف، والمعقود في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠١٥. وكذلك عقد الاتحاد الأفريقي في ١٤ تموز/يوليه اجتماعا في كمبالا لرؤساء أجهزة الاستخبارات في دول جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وناقش الاجتماع التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني وبناء القدرات على مكافحة الإرهاب وبعض الجرائم العابرة للحدود.

٢٤ - وفي تطور هام يتعلق بالالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون وأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٣٦ (٢٠١٤) التي أهاب فيها المجلس بجميع الدول أن تمنع تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة، أُلقي القبض، في جمهورية تنزانيا المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، على جميل موكولو، زعيم تحالف القوى الديمقراطية، الذي كان اسمه مُدرجا في قائمة الجزاءات منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لقيامه بتجنيد أطفال وارتكاب أعمال قتل وتشويه وعنف جنسي واعتداءات على حفظة السلام. وقد أذنت المحاكم التنزانية بتسليمه في ٢٥ حزيران/يونيه، وهو حاليا قيد الاحتجاز في أوغندا. ويسهم التعاون الأمني والقضائي القائم، الذي جسّده اعتقال جميل موكولو ومعاونيه وتسليمهم، إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب الناجم عن أنشطة الجماعات المسلحة في المنطقة.

٢٥ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، رفض بوسكو نتاغاندا، القائد السابق للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وزعيم جماعة متمردي اتحاد الوطنيين الكونغوليين، الإقرار بالذنب في التهم الموجهة إليه أمام المحكمة الجنائية الدولية، بعد أن استسلم طوعا ليُنقل إلى المحكمة في آذار/مارس ٢٠١٣ لاتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في إيتوري في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وتعد محاكمة نتاغاندا القضية الخامسة التي تُرفع أمام المحكمة من القضايا المتصلة بالنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشجع جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون على أن تعمل معاً على كفالة تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة.

٢٦ - وفي ذلك الصدد، اجتمع وزراء العدل للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يومي ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس في ليفينغستون، زامبيا، لاعتماد خريطة الطريق المتعلقة بالتكييف مع التشريعات المحلية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ التي وضعها المنسقون الوطنيون ومنسقو الشؤون القانونية التابعون للمؤتمر. وقد تعهد الوزراء، في بيانهم الختامي، بتسريع واستكمال عملية التكييف مع التشريعات المحلية لبروتوكولات المؤتمر الدولي المتصلة بمسائل (أ) عدم الاعتداء والدفاع المتبادل في منطقة البحيرات الكبرى؛ (ب) التعاون

القضائي؛ (ج) منع وقمع العنف الجنسي الموجه ضد النساء والأطفال؛ (د) مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. والتزموا أيضا بتشجيع جملة أمور منها المساعدة القانونية المتبادلة لمكافحة الجرائم عبر الوطنية، وبخاصة الإرهاب في منطقة البحيرات الكبرى.

جيم - الالتزامات الدولية

٢٧ - واصل مبعوثي الخاص ومكتبه إشراك المجتمع الدولي والشركاء في التنمية في جهود تنسيق ما يصدر من رسائل ومواءمة المبادرات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وواصل مبعوثي الخاص أيضا تعاونه الوثيق مع فريق المبعوثين وفريق الاتصال الدولي والشركاء الثنائيين والمتعدّدي الأطراف، على دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، وضمان ما يلزم من الموارد الخارجة عن الميزانية لتنفيذ الأنشطة والمشاريع عبر الحدودية الرامية إلى بناء الثقة بين قادة المنطقة. وفي ذلك الصدد، قدمت بلجيكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا ما بلغ إجماليه حتى الآن ١,٢ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني التابع لمكتب مبعوثي الخاص.

٢٨ - وواصل مكتب مبعوثي الخاص أيضا تعاونه عن كثب مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ففي ١٤ أيار/مايو، أبرم الكيانان مذكرة تفاهم لتيسير التخطيط للأنشطة والمناسبات والمشاريع المشتركة وتنظيمها دعما لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦ وإطار السلام والأمن والتعاون.

٢٩ - وفي نفس السياق، عملت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقة البحيرات الكبرى بشكل وثيق مع مبعوثي الخاص من أجل النهوض بأهداف إطار السلام والأمن والتعاون. ففي ٢٣ حزيران/يونيه، عقد منسقو الأمم المتحدة المقيمون من منطقة البحيرات الكبرى، اجتماعا في أنتاناناريفو، على هامش اجتماع مجموعة المكتب الإقليمي لأفريقيا الذي يعقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا، وذلك بهدف اعتماد الخطة الاستراتيجية الإقليمية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعماً لتنفيذ الإطار. ويجري وضع خطة عمل مفصلة منسجمة مع الأهداف العامة وخريطة الطريق التي وضع مبعوثي الخاص ومكتبه خطوطَها العريضة.

٣٠ - وفي ١٢ تموز/يوليه، شارك مكتب مبعوثي الخاص والبنك الدولي في تنظيم الاجتماع الثاني المعني بالنُّهج الإقليمية لتحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى، في أديس أبابا. وقد حضر الاجتماعَ وزراء ومسؤولون حكوميون وجهات مؤثرة من القطاع الخاص من الدول الموقعة. وكان الهدف منه تقييم التقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير الذي عقد قبل ذلك التاريخ بعامين، ودراسة الفرص المتاحة لتعزيز التعاون في المنطقة. وتدارس المشاركون، في

جملـة أمـــور أخـــرى، أهميـــة تخصيص مـا يكفـي مـــن مـوارد الميزانية لتنفيـذ إطـار السـلام والأمن والتعاون.

دال – آليات الرقابة المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون

٣١ – إلحاقا بالتوصيات الواردة في الفقرة ٦١ من تقريري السابق عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، كثّف كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهودهما المبذولة لحشد الدعم الكفيل بتنفيذ الإطار وتعزيز هياكل إدارته. وفي ذلك السياق، عقد كل من مبعوثي الخاص ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، الاجتماع الثاني للجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون في ١٣ حزيران/يونيه في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، على هامش مؤتمر القمة الخامس والعشرين للاتحاد الأفريقي.

٣٢ – وخلال الاجتماع، أقر المشاركون ببطء التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وشددوا على الحاجة الملحة إلى بذل جهود متجددة للتعجيل ببلوغ الأهداف الواردة فيه. وعلى وجه الخصوص، شجعوا الدول الموقعة على زيادة تولي زمام هياكل إدارة الإطار وتنفيذه. وأهاب المشاركون أيضا بوزراء خارجية دول المنطقة عقد اجتماع يخصص لوضع مقترحات في ذلك الصدد على نحو مشترك.

٣٣ – وفي إطار متابعة الاجتماع الثاني للجهات الضامنة، عقد كل من مبعوثي الخاص ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي معتكفا وزاريا للدول الموقعة في نيروبي، في ١٠ تموز/يوليه. وقد أتاح الاجتماع للوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى فرصة فريدة لإجراء تقييم مشترك لحالة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون واستكشاف التدابير الكفيلة بتعزيز دور الدول الموقعة. وحضر الاجتماع وزراء خارجية أنغولا وبوروندي وكينيا ووزير الدفاع في جنوب أفريقيا، بينما كانت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا ممثلةً بمسؤولين رفيعي المستوى.

٣٤ – وأكد المشاركون في الاعتكاف على أن إطار السلام والأمن والتعاون ما زال يمثل أداة هامة للحفاظ على السلام والأمن والتعاون في المنطقة. وفي ذلك الصدد، أيّد المشاركون مجموعة من المقترحات ترمي إلى تعزيز هياكل إدارة الإطار وزيادة تولي الدول الأعضاء لزمام أموره. وتشمل تلك المقترحات ما يلي: (أ) القيام، عند الاقتضاء، بعقد دورات استثنائية لآلية الإشراف الإقليمية إضافةً إلى الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد على هامش المناقشات العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي؛ (ب) تأييد رؤساء دول وحكومات المنطقة للإجراءات ذات الأولوية المستمدة من خطة العمل الإقليمية؛ (ج) مشاركة رؤساء

الدول والحكومات شخصيا في اجتماعات آلية الإشراف الإقليمية، ومشاركة مَن يعيِّنونهم من ممثلين في اجتماعات لجنة الدعم التقني.

٣٥ - وشجع المشاركون في المعتكف أيضا الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون على مواصلة الاضطلاع بدور محفز وعقد اجتماعات منتظمة. وأوصى المشاركون كذلك بعقد أجزاء وزارية خلال اجتماعات آلية الإشراف الإقليمية، عند الاقتضاء. وسيواصل مبعوثي الخاص التشاور مع الدول الموقعة بشأن أفضل السبل لتنفيذ التوصيات، بعد نظر رؤساء دول وحكومات المنطقة فيها واعتمادها.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّر مكتب مبعوثي الخاص عقد اجتماعين من اجتماعات لجنة الدعم التقني، استعرض المشاركون خلالهما ما استجد من تطورات في المنطقة وتباحثوا التحديات التي تعترض تنفيذ الإطار. وقد نظر أعضاء اللجنة، في اجتماعهم العاشر الذي عُقد في نيروبي في ٢٢ تموز/يوليه، في الوثيقة الختامية المنبثقة من المعتكف الوزاري السالف الذكر ووضعوها في صيغتها النهائية. وستُعرض الوثيقة الختامية على رؤساء دول وحكومات المنطقة خلال الاجتماع السادس لآلية الإشراف الإقليمي الذي سيُعقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر، في نيويورك، لكي يؤيدوها.

رابعا - أنشطة مبعوثي الخاص

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص ومكتبه العمل بوتيرة سريعة على المساعدة في معالجة المجالات التالية ذات الأولوية من إطار السلام والأمن والتعاون: تحييد القوات الهدامة من خلال التشجيع على استئناف التعاون العسكري بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تنفيذ إعلانَي نيروبي، ولا سيما إعادة المقاتلين سابقا في صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس إلى وطنهم في رواندا وأوغندا؛ تعزيز التنسيق وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية دعما لتنفيذ الإطار؛ تعزيز عملية الإطار وآليات إدارته؛ التشجيع على إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا؛ ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ دعم الجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق التقدم المتصل بالالتزامات الوطنية الواردة في الإطار؛ التعجيل بالأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ في كينشاسا؛ تكثيف الجهود المبذولة لتعبئة القوى الحية في المنطقة، ولا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني.

تحييد القوات الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٨ - قام مبعوثي الخاص بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحاور مع السلطات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. ففي ١٣ آذار/مارس، اجتمع مبعوثي الخاص مع الرئيس كابيلا في كينشاسا وتباحث معه، في جملة أمور أخرى، مسائل تتعلق بالتعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما ضرورة استئناف الأعمال العسكرية الموجهة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وخلال الاجتماع، شجع مبعوثي الخاص الرئيس كابيلا على مواصلة وتعزيز إقامة الشراكات بإجراء حوار منظم مع البعثة من أجل تسوية المسائل المثيرة للقلق. وقد اتفق الرئيس كابيلا، في رده، على ضرورة إجراء حوار استراتيجي يتم التطرق فيه إلى جميع المسائل بين الأمم المتحدة والحكومة، وأكد مجددا استعداده لتحسين العلاقات مع البعثة.

٣٩ - وفي ٨ تموز/يوليه، زار مبعوثي الخاص أيضا مخيم باهوما للمرور العابر في كيسانغاني، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يستضيف حوالي ٧٦٨ مقاتلا من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم. وحثَّ المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على قبول العودة إلى بلدهم الأصلي، وأكد لهم التزام المجتمع الدولي بدعم عملية إعادتهم إلى الوطن بأمان وكرامة.

٤٠ - وفي ١٥ تموز/يوليه، اجتمع مبعوثي الخاص إلى جانب الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، نتومبا لوابا، بالرئيس جوزيف كابيلا بناءً على طلبه. وخلاله أحاطهما الرئيس بالحالة المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وبحالة مشاوراته الجارية مع أصحاب المصلحة الكونغوليين في إطار التحضير لحوار وطني. وقد أثنى مبعوثي الخاص على الحكومة الكونغولية لقيام قواتها المسلحة بعمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وطلب إلى الحكومة أن تنظر في التبكير باستئناف التعاون والعمل العسكري المشترك مع البعثة من أجل تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأثنى على الرئيس كابيلا لما أجراه من مشاورات والحوار المقرر إجراؤه، ودعا إلى عملية يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين لوضع خريطة طريق توافقية تؤدي إلى إجراء الانتخابات المقبلة.

٤١ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، سافر مبعوثي الخاص إلى كيغالي، وبحث مع السلطات استمرار وجود الجماعات المسلحة في المنطقة، وتدفق اللاجئين البورونديين إلى رواندا وأثره المحتمل على الاستقرار في المنطقة. وفي ٢١ آب/أغسطس، زار مبعوثي الخاص، مع مسؤولين

رواندين، مركز موتوبو للتسريح وإعادة الإدماج، حيث يجري تسريح المقاتلين السابقين، ومن بينهم المقاتلون السابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من أجل الاطلاع بنفسه على الأوضاع ميدانيا. واغتنم هذه الفرصة أيضا لزيارة مخيم ماهاما من أجل تقييم أوضاع اللاجئين البوروندين.

٤٢ - وركَّز مبعوثي الخاص أيضا أنشطته على تنفيذ إعلاني نيروبي، وإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس الذين لا يزالون متجمعين في أوغندا ورواندا، إلى الوطن. وفي نيسان/أبريل وآب/أغسطس، شارك مكتب مبعوثي الخاص في الزيارات الميدانية التي قادها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على النحو المبين أعلاه. ودعا مبعوثي الخاص إلى تنفيذ إعلاني نيروبي، بما في ذلك عملية العودة الطوعية إلى الوطن في لقاءاته مع المسؤولين الرئيسيين في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خلال الفترة قيد الاستعراض.

المساعي الحميدة بشأن الأزمة في بوروندي

٤٣ - تفاديا للأزمة التي تلوح في الأفق والتي يحتمل أن تقوِّض السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، أوفدتُ مبعوثي الخاص إلى بوروندي في ٢٤ نيسان/أبريل للمساعدة على نزع فتيل التوترات، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، وتيسير الحوار من أجل إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥). واستطاع مبعوثي الخاص تعزيز الحوار بين الأطراف إلى حين مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا الذي بدأ في ١٣ أيار/مايو وكان من المقرر أن يتداول رؤساء الدول والحكومات خلاله بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في طموح الرئيس نكورونزيزا للترشح لولاية ثالثة. وفي أعقاب مؤتمر القمة الذي لم يعالج تماما مسألة الولاية الثالثة ومحاولة الانقلاب التي وقعت في بوروندي في نفس اليوم، اتفقت الأطراف على مواصلة الحوار بشأن المسائل المعلقة على أساس أن جماعة شرق أفريقيا ستبقي مسألة الولاية الثالثة قيد نظرها. وترد التفاصيل الكاملة للاتصالات التي أجراها مبعوثي الخاص في بوروندي في تقريري عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/510). ويواصل مبعوثي الخاص رصد الحالة في بوروندي وينسِّق على نحو وثيق الإجراءات مع فريق المبعوثين الخاصين وكذلك مع فريق الاتصال الدولي المعني ببوروندي.

التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية في المنطقة

٤٤ - في ٢٥ آب/أغسطس، عقد مبعوثي الخاص اجتماعا استشاريا في نيروبي مع كبار المسؤولين من المنظمات الإقليمية من أجل مناقشة التنسيق والتعاون وتعزيز التآزر في تنفيذ البرامج لدعم السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تمشيا مع أهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وحضر الاجتماع الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، والأمينان التنفيذيان للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، ونائب الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأمين العام المساعد للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ونائب الأمين العام ورئيس إدارة السلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وممثلو منظمات أخرى، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأفريقيا. واتفق المشاركون، من بين قرارات أخرى اتخذوها، على تعزيز التنسيق والتعاون بشأن السلام والأمن والاستثمارات والتكامل الإقليمي والمسائل الجنسانية والمسائل المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك الانتخابات وإدارة الموارد الطبيعية. واتفقوا أيضا على عقد اجتماعات منتظمة تحت رعاية مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى.

الإعداد للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى

٤٥ - أحرز مكتب مبعوثي الخاص تقدما كبيرا في الإعداد للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وأنشئت لجنة توجيهية تتألف من مكتب مبعوثي الخاص، وممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأمانة العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة المتعاونة، وممثلي القطاع الخاص، والشركاء في التنمية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، للإشراف على تنظيم المؤتمر وتوجيهه. وبالإضافة إلى ذلك، عرض مبعوثي الخاص أهداف المؤتمر أمام أكثر من ٢٥٠ شخصا يمثلون قطاع الأعمال والمجتمع المدني وقادة الحكومة والمستثمرين، خلال الحدث السنوي ”قطاع الأعمال في خدمة السلام“ الذي ينظمه الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والذي عقد في نيويورك يوم ٢٣ حزيران/يونيه.

٤٦ - وواصل كل من مكتب مبعوثي الخاص وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى العمل على نحو وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية وممثلي حكومات المنطقة من أجل تحديد استعداد الأسواق لفرص الاستثمار الإقليمية التي أيدتها في وقت سابق حكومات المنطقة يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في لواندا، لاستخدامها في المؤتمر

المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وفي نفس الوقت، واصل مبعوثي الخاص تعزيز التعاون القوي مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة واللجنة التنظيمية الوطنية الكونغولية التي يرأسها وزير الخارجية وتضمُّ في عضويتها وزراء التخطيط والاقتصاد والصناعة والمدير العام للوكالة الكونغولية لتشجيع الاستثمار، وذلك من أجل ضمان نجاح المؤتمر.

٤٧ - وفي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، قام مكتب مبعوثي الخاص، بالاشتراك مع غرفة التجارة والصناعة للبلدان الأفريقية، بتنظيم حلقة عمل في أديس أبابا بشأن البيئة التنظيمية والمناخ الاستثماري في منطقة البحيرات الكبرى. وشارك ممثلو القطاعين العام والخاص في حلقة العمل التي بحثت الآفاق والتحديات بالنسبة للاستثمارات في منطقة البحيرات الكبرى في إطار التحضير للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى.

النهوض بالنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني

٤٨ - فيما يتعلق بدور المرأة في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، واصل مبعوثي الخاص الدعوة إلى تمكين المرأة وتشجيعه في المنطقة. وفي هذا الصدد، عقد منتدى المرأة المعني بإطار السلام والأمن والتعاون اجتماعه الاستهلالي للجهات المتلقية للمنح في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وقد نُظِّم هذا الاجتماع تحت رعاية مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من الصندوق العالمي للمرأة؛ وصندوق النساء الكونغوليات؛ ومنظمة تضامن النساء الأفريقيات؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وضمَّ هذا الاجتماع ستين امرأة من القيادات النسائية اللواتي يمثلن ٣٤ منظمة شعبية من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تتلقى المنح من الصندوق الاستئماني لمكتب مبعوثي الخاص. وناقشت النساء كيفية تعميق معارفهن ومشاركتهن في عمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وبحثن الفرص المتاحة لتعزيز التعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك فرص كسب العيش في المنطقة. وأتيحت للجهات المستفيدة على مستوى القواعد الشعبية أيضا الفرصة لتبادل الخبرات بشأن أنشطتها وتحدياتها واستراتيجياتها المتصلة بعملية التنفيذ. كما بحثن فرص التعاون على الصعيدين القطري والإقليمي.

٤٩ - وحتى الآن، بلغ مجموع مبلغ المنح المقدَّمة لكل بلد ما يلي: قدمت لجمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٥ منحة يبلغ مجموعها ٤٣٠ ٣٥١ دولارا ؛ وقدمت لرواندا ست منح يبلغ مجموعها ٤٠٠ ٨٧ دولار؛ وقدمت لبوروندي خمس منح يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٦٠ دولار؛ وقدمت لأوغندا ثلاث منح يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٥٠ دولار. وفيما يتعلق بالمجالات

المواضيعية المشمولة، قُدِّمت المنح لدعم تنفيذ خطط العمل الإقليمية ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (٠٠٠ ٢٣ دولار)؛ ورصد إطار السلام والأمن والتعاون والترويج له، وتنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (٩٠٠ ١٦٦ دولار)؛ ودعم المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة (٨٧٤ ١٤٤ دولارا)؛ والنهوض بسبل عيش المرأة وتنميتها (٠٥٦ ٢١٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة)؛ ولدعم المشاريع التي يمكن أن توفر فرص الحصول على موارد الطاقة النظيفة على الصعيد المحلي (٠٠٠ ٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٥٠ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أجرى المؤتمر الهاتفي الثالث للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة تقييما للاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الاجتماع الافتتاحي للجهات المستفيدة من المنح، ولأنشطة جمع التبرعات التي يقوم بها المنتدى والإجراءات ذات الأولوية للأشهر الثلاثة المقبلة، بما في ذلك رصد المنح المصروفة. وقدم مكتب مبعوثي الخاص أيضا الدعم إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإنشاء أمانة منتدى المرأة الإقليمي التابع لهذا المؤتمر في كيغالي خلال الفترة قيد الاستعراض.

٥١ - وفي الوقت نفسه، في الفترة من ٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه، شارك المبعوث الخاص وفريقه في سلسلة من الاجتماعات والمناسبات الرفيعة المستوى على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، التي تناولت موضوع تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣. وشمل ذلك اجتماعا رفيع المستوى شدَّد على الحاجة الملحة إلى معالجة الانتشار، على الصعيد العالمي، للعنف ضد المرأة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على النساء والفتيات، لا سيما في المناطق المتضرِّرة من النزاع، وشدَّد الاجتماع أيضا على أهمية تعزيز المبادرات من قبيل منتدى المرأة المعني بإطار السلام والأمن والتعاون.

٥٢ - وواصل مبعوثي الخاص العمل مع المجتمع المدني في المنطقة في إطار الجهود الجارية لزيادة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وفي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، بادر مكتب مبعوثي الخاص، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وحكومة هولندا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن حكومة أوغندا، إلى تنظيم مشاورة شملت ٤٥ جهة من جهات المجتمع المدني الفاعلة من منطقة البحيرات الكبرى في عنتيبي، أوغندا. وتم اختيار المندوبين من حلقات العمل الوطنية ومن بينهم جهات المجتمع المدني الفاعلة من أوغندا وبوروندي وجمهورية

تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وكينيا، ومنتدى المجتمع المدني التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنتدى المرأة، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبعد مداولات مستفيضة، وضع المشاركون خطة عمل لدعم المجتمع المدني وإشراكه في عملية تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون تمشيا مع الأهداف العامة وخريطة الطريق التي حدَّدها مبعوثي الخاص.

٥٣ - وإضافة إلى ذلك، عملَ مبعوثي الخاص، مع منتدى الشباب المتعدد الأغراض التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، على إطلاق عجلة عملية إنشاء مراكز الشباب في المجتمعات المحلية الحدودية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود وبناء الثقة في المنطقة. ويُتوقع أن يطلق مبعوثي الخاص مع عدد من الشركاء أعمال مركز الشباب الأول في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أطلق مكتب مبعوثي الخاص مشاريع شبابية وجنسانية مع الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى بهدف تحسين التجارة عبر الحدود بين النساء، وتعزيز بناء الثقة والعلاقات الودية بين المجتمعات المحلية الحدودية في المنطقة. وبغية مواصلة تعزيز دور منتدى الشباب المتعدد الأغراض التابع للمؤتمر الدولي، الذي أنشئ في عام ٢٠١٤، دعا مبعوثي الخاص إلى عقد اجتماع في نيروبي في ٢٥ آب/أغسطس ضم ممثلين عن أمانة المؤتمر الدولي وعن منتدى الشباب المتعدد الأغراض وممثلين عن الحكومة الكينية بهدف إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بدعم أمانة منتدى الشباب الإقليمي المتعدد الأغراض على نحو مستدام.

تعزيز الحلول الدائمة للاجئين والمشردين داخليا

٥٤ - قام مكتب مبعوثي الخاص، إدراكا منه لأثر المنازعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات على النزاعات والتشريد وعمليات العودة، بتقديم الدعم إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وموئل الأمم المتحدة والحكومة الكينية في تنظيم حلقات عمل للخبراء، واجتماع وزاري بشأن اللاجئين والأرض وحقوق الملكية، في نيروبي، من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل. وفي نهاية الاجتماع، التزم الوزراء المسؤولون عن مسائل الأرض واللاجئين بتفعيل بروتوكول المؤتمر الدولي بشأن حقوق ملكية العائدين، وبربط السياسات المتعلقة بالأرض وحماية اللاجئين بالسياسات الإنمائية في المنطقة.

٥٥ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، شارك مكتب مبعوثي الخاص في مشاورة نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيروبي بشأن الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. وركز الاجتماع على التحديات التي يفرضها مقاتلون

بالجماعات المسلحة السابقون الموجودون في صفوف المشردين، وعلى خطر إثارة الريبة والشك مع السلطات المضيفة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إغلاق الحدود وعمليات إعادة قسرية للأفراد.

مشاورات بشأن مكافحة الاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية

٥٦ - حضر المستشار الخاص لمبعوثي الخاص اجتماعَ فرقة العمل الدولية المعنية بمكافحة الاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية، المعقود في بروكسل من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس، الذي جرى التشديد خلاله على أنه إضافة إلى الجماعات المسلحة، أفيدَ عن شبكات إجرامية متورطة إلى حد بعيد في الاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، يعكف مبعوثي الخاص على استحداث مشاريع مشتركة مع شركاء آخرين في الأمم المتحدة تهدف إلى قطع تدفق الموارد إلى الجماعات المسلحة بغية منعها من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، نشر مكتب مبعوثي الخاص، مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقريرا عن الاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية لمنفعة الجماعات الإجرامية المنظمة يتضمن توصيات بشأن كيفية قطع الشريان الحيوي الاقتصادي للجماعات المسلحة لمنعها من الاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية.

خامسا - ملاحظات

٥٧ - شهد العام الماضي قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة ببعض الخطوات المشجعة من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. فقد أكدت الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن الالتزامات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعقودة يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، واجتماعُ الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، المعقود في ١٣ حزيران/يونيه، والخلوةُ الوزارية، المعقودة في ١٠ تموز/يوليه، على استمرار أهمية الإطار وأهمية التزام الأطراف الموقِّعة بالنسبة إلى تحقيق أهدافه وزيادة إمساك تلك الأطراف بزمام عملية التنفيذ. إنني أرحب بهذه المبادرات وأشجع قادة المنطقة على القيام بخطوات فورية من أجل التنفيذ التام لتوصيات هذه الاجتماعات الهامة. ويحدوني الأمل في أن يساعد تنفيذُ هذه التوصيات في تنشيط الإطار وترسيخ هياكل الحكم وتعزيز قدراتها على المساعدة في التصدي لتحديات السلام والأمن الهائلة التي تواجه المنطقة، لا سيما وأن العديد من البلدان تمر في فترات انتخابية وتحولات سياسية حساسة.

٥٨ - إنني أشجع رؤساء دول وحكومات الدول الموقعة على تعزيز التزامها بإطار السلام والأمن والتعاون وتأييد مبادرات محددة تساعد في التغلب على تحديات السلام والأمن التي تواجهها المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل سريعا على تحييد كل الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتسريع إعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين ومُعاليهم إلى أوطانهم، وتنفيذ سائر أحكام إعلاني نيروبي، وعقد مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، أن تظل من أولى أولويات المنطقة.

٥٩ - ويشجعني إلقاء القبض مؤخرا على جميل موكولو، ما سيسهم في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأدعو السلطات القضائية لجميع الدول الموقعة إلى الوفاء بالتزامها بالتعاون في المسائل القضائية الأساسية، وأشجعها على طلب المساعدة عند الاقتضاء من مبعوثي الخاص. كما أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة جهودها الرامية إلى التحييد التام للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا واستئناف العمليات المشتركة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد. وأشيد بالتعاون الجاري بين القوات المسلحة الكونغولية والبعثة من أجل القضاء على الجماعات المسلحة الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التخفيف من حدة المخاطر على السكان المدنيين أثناء العمليات العسكرية. وينبغي لهذه العمليات أن تستمر بالتوازي مع الجهود السياسية والدبلوماسية عند الاقتضاء، إلى حين تحرير شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من الوجود المؤذي للجماعات المسلحة غير القانونية. وأهيب بأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إجراء حوار صريح، بدعمٍ من مبعوثي الخاص وشركاء آخرين، لتسريع إعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين الذين ما زالوا موجودين في أوغندا ورواندا، إلى أوطانهم.

٦٠ - وبالنظر إلى الانتخابات المقبلة في عدد من بلدان المنطقة، أحث رؤساء الدول والحكومات وجميع الجهات المعنية على التحلي بالقيادة وإبداء الاحترام لإرادة الشعوب وللمبادئ الواردة في دساتير بلدانها. وأدعو إلى التقيد الصارم بالأحكام ذات الصلة من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٧. وكما ذكرت في بيانات عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشجب سياق العنف والاستقطاب الذي أُجريت في ظله انتخابات عام ٢٠١٥ في بوروندي. وأحث السلطات البوروندية على النهوض بحقوق الإنسان لجميع البورونديين، ولا سيما بحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وأطلب من الحكومة البوروندية القيام بخطوات فورية لمنع

انتهاكات حقوق الإنسان والعمل سريعا على سوق المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان إلى العدالة.

٦١ - لا ينبغي التقليل من شأن التبعات الإقليمية للأزمة في بوروندي. وثمة مؤشرات واضحة على أن لهذه الأزمة آثار إنسانية بعيدة المدى وأنها تغذي الانقسامات وانعدام الثقة التي تهدد العلاقات الودية بين البلدان المتجاورة وتهدد استقرار المنطقة. وأدعو جميع الدول التي تستضيف مسؤولين بورونديين سابقين، بينهم ضباط سابقون في الجيش، إلى التأكد من أن هؤلاء الأفراد لا يشاركون في أنشطة يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في بوروندي. وأرحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إنهاء الأزمة وأحث جميع الجهات البوروندية المعنية على أن تستأنف على وجه السرعة حوارا جامعا وحقيقيا. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييدي الكامل لدور التيسير المنوط برئيس أوغندا موسيفيني. وأدعو في الوقت نفسه المانحين والشركاء الدوليين إلى الانضمام إلى جهودنا الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية.

٦٢ - وأشيد بمبادرة منتدى المرأة التابع لإطار السلام والأمن والتعاون وأرحب بالنتائج التي تحققت حتى الآن. ولا يزال المنتدى يشكل وسيلة لا مثيل لها لإيصال صوت المرأة في منطقة البحيرات الكبرى وضمان مشاركتها بفعالية في صنع القرارات، وكذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وأود أن أشكر حكومات أيرلندا والنرويج وهولندا ومؤسسة أوك Oak وفرادى الجهات المانحة، لدعمها السخي لمنتدى المرأة. وأحث الجهات المانحة الأخرى على دعم هذه المبادرة التي تساعد في تحسين حياة سكان الفئات الضعيفة في المنطقة وتوسع آفاقهم.

٦٣ - وأرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوثي الخاص، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل الإعداد للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في كينشاسا مطلع العام المقبل. فمن خلال هذا المؤتمر، ستتاح لمنطقة البحيرات الكبرى فرصة فريدة لبلورة مجموعة واسعة من فرص الاستثمار المختارة تبعاً لقدرتها على تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي والمساهمة في الاستقرار على المدى الطويل. وأدعو المجتمع الدولي ورؤساء دول المنطقة وأوساط الأعمال إلى دعم مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم مؤتمر يحقق درجة عالية من النجاح.

٦٤ - وينبغي للمبادرات الاقتصادية مثل المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى أن تعزز إيجاد فرص العمل وإمكانيةً أسهل للاتصال والموصولية وقدرةً على تحقيق إنتاجية أكبر وإيجادَ سلاسل قيمة إقليمية جديدة وتحقيقَ تجارة مزدهرة عبر الحدود وداخل المنطقة. ومن المهم أن تزيد هذه المبادرات من الرخاء المشترك، وأن تعمل بوصفها عوامل مثبِطة لدعم القوى السلبية أو التغاضي عنها، وأن تعزز قدرات الدول على زيادة تعبئة الموارد المحلية من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية.

٦٥ - وأود أن أنوه بالمساهمات التي قدمتها حكومات بلجيكا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا إلى الصندوق الاستئماني الذي يديره مكتب مبعوثي الخاص من أجل تعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ويسرني أن أنوه بالتعاون الفعال بين مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان المنطقة، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ المشاريع المتصلة بمنتدى المرأة، ومركز الشباب للسلام، والمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. ولهذه المشاريع القدرة على المساعدة في التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، ومعالجة مسألة عدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي، وتمكين النساء والشباب. وأعرب أيضا عن تقديري لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في منطقة البحيرات الكبرى لدعمها مبعوثي الخاص.

٦٦ - ختاما، أود أن أشكر مبعوثي الخاص ومكتبه لجهودهما المتواصلة في سبيل رصد وتنسيق تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في سياق إقليمي متسم بالتحدي. وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة الدول الموقِّعة في سعيها إلى تعزيز السلام والأمن والتعاون والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.